كشف الاسرار

بين أصله الفارسي والترجمة الاردنية

تأليف
الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف الاسرار

بين أصله الفارسي والترجمة الاردنية

تأليف

الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا

منظمة الاعلام الاسلامي

٤٢٠

اسم الكراس : «كشف الاسرار» بين أصله الفارسي والترجمة الاردنية.
المؤلف : الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا.

الناشر : معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي الجمهورية الاسلامية في ايران ـ طهران ص.ب ١٣١٣/ ١٤١٥٥.

المطبعة :

التاريخ : الطبعة الاولى ١٤١٢ ـ ١٩٩١.

طبع منه : ٥٠٠٠ نسخة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٧
خلفية وتمهيد	١١
نص الدعوى	١٤
تعليق مجلة عالم الكتاب	٣٥

مقدمة الناشر

في عام ١٩٤٣ أصدر شخص يُدعىٰ علي اكبر حكمي زاده ــ وهو نجل أحد العلماء ــ كتاباً في ٣٨ صفحة سمّاه (أسرار عمرها ألف عام) خصّصه للرد على الدين عموماً والتشيُّع بشكل خاص، وطرح فيه آراء ابن تيمية ومحمد ابن عبد الوهاب. وقد شنَّ الشخص المذكور ــ وكان أبوه أحد رجال الدين كما اسلفنا ــ هجوماً عنيفاً علىٰ علماء الدين، ونفى ان يكون باستطاعة القوانين الدينيَّة الشرعيَّة توفير جميع احتياجات البشر وتلبية متطلّباته في كلّ زمان ومكان.

وإثر صدور هذا الكتاب، أوقف الامام الخميني (قدّس سره) برنامج دروسه المعتادة في الحوزة العلمية بقم مدَّة شهرين، وألّف خلال هذه الفترة كتاباً أطلق عليه (كشف الأسرار) رداً علىٰ الكتاب الوارد ذكره آنفاً وقال سماحته في هذا الشأن:

«لقد قمت بتأليف كتاب كشف الاسرار طيلة شهرين عطلت فيها دروسي

لاتكبّ علىٰ تأليفه مرة واحدة ودون انقطاع».

وأضاف (رض):

«بعد نشر كتاب (كشف الاسرار) بعث لي حكمي زاده برسالة قال فيها (ان الأجوبة التي كتبتها كانت قاطعة والحجج دامغة) ثم زعم (إنني كنتُ أبحث عمن يوضح لي ــ مثلك ــ ما التبس عليّ، ولم يكن لديّ هدف سيّئ)».

ولقد طُبع كتاب كشف الاسرار الذي جاد به يراع الامام الخميني (قدّس سرّه) عام ١٩٤٤م ثم أُعيد طبعه مراراً بعد ذلك. وقد استند فيه سماحته إلىٰ الكتاب والسنّة النبويّة وآراء فلاسفة اليونان والفلاسفة المسلمين في تفنيد آراء الوهابيين، ودافع عن النظريّات التي تتبنّاها الشيعة وخصوصاً بشأن قضيّة الإمامة، موضحاً مواضيع معيّنة ــ كموضوعي الشفاعة والبداء ــ من وجهة نظر التشيّع، كما أجاب بالادلّة الساطعة عن جميع التهم والافتراءات التي أُلصقت بعلماء الدين.

واعتبر الامام الخميني (قدّس سرّه) أنّ هيمنة أشخاص كـ (رضا خان وأتاتورك) على زمام الحكم في ايران وتركيا كان ممّا خطّط له الأجانب، وأنهما صارا السبب في فتور لون الدين وشحوبه في المجتمعَين اللّذين حكما فيهما. وفي ردّه علىٰ مزاعم حكمي زاده التي جاء فيها: إن قانوناً عمره ألف عام لا يمكنه أن يكون الدواء النافع والحل الناجع للمشاكل والادواء الحالية!! قال سماحته:

«والآن، لينظر الخبراء في مجال الدين الذين هم علماء الاسلام كلّ واحدة من هذه المؤسسات التي لا تتناقض مع القوانين الاسلامية والبلد بحاجة إليها،

وليعلنوا تأييدهم لبقائها، وكذلك الامر فيما يخص تسليح الجيش وتجهيزه، فكل ما هو ضروريّ في هذا الزمن ولمصلحة البلاد ينبغي توفيره، فالقانون الاسلامي لا يتناقض ابداً مع مثل هذه الامور، والقوانين الاسلامية لا تقف موقفاً سلبياً من صور التقدم السياسي والاجتماعي، ومثل هذه الافكار التي تطرحونها تعتبر مجانبة للثقافة وليس من شأنها سوىٰ اشاعة الفساد وخلق الفتنة».

لقد كان كشف الاسرار أول كتاب صدر بعد الاطاحة بـ(رضا خان) وتولّى الدفاع عن الدين وتفنيد ما أُثير من شبهات ضد الدين والتشيّع.

وبعد انتصار الثورة الاسلاميّة في ايران، ونتيجة لما أسفر عنها من انعكاسات عجيبة وتأثيرات مذهلة على صعيد العالم الاسلامي؛ انبرىٰ أعداء الاسلام والثورة الاسلامية لبث بذور النفاق في أرجاء العالم الاسلامي، واستخدموا هذا الغرض بعض الكُتّاب العملاء والمأجورين.

فقد سعىٰ هؤلاء الكتّاب إلى تأويل بعض البحوث العلمية التي تفتّقت عنها ذهنيّة الامام الخميني (رض) وفقاً لآرائهم ونظرائهم، من أجل إساءة الاستفادة منها باتجاه اشعال نار الفتنة بين السنّة والشيعة وتأجيج لهيبها. ومن بين هؤلاء الكتّاب المدعو (د. محمد البنداري)، حيث إنه حاول في ترجمته العربية لكتاب (كشف الاسرار) تحريف آراء مؤلّفه وتحويرها وفقاً لميوله ورغباته، ممّا أغاظ الاستاذ الدكتور ابراهيم الدسوقي شتا فبادر إلىٰ كتابة بحث قيّم نشرته مجلة (عالم الكتاب) في عددها المرقم (٢٨) والصادر في كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٠م كشف فيه النقاب عن هذه الجريمة واوضح معالمها بالكامل.

ونظراً للمضامين السامية والحقائق الساطعة والأدلّة الدامغة التي تضمّنتها بحث الدكتور الدسوقي شتا ، وإيضاحه حقيقة الآراء السامية والأفكار القيمة التي احتواها كتاب (كشف الاسرار) الذي جاد به يراع الامام الخميني الراحل «رضوان الله عليه» فقد بادرت معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي إلى نشر هذا البحث، آملين أن تستنير به أذهان المسلمين وتستطلع ما فيه من الحقائق البيّنة، وأن يوصَد الباب ـ باحكام ـ في وجه مثل هذه التحريفات والخيانات والمزاعم المفتراة على الفكر والتراث الاسلامي.

معاونية العلاقات الدولية

في

منظمة الإعلام الاسلامي

خلفية وتمهيد

منذ حوالي نصف قرن أي في أوائل الأربعينيات وقبل أن يصبح المؤلّف هو «الامام آية الله» ، صدر للخميني كتاب بالفارسية بعنوان (كشف الاسرار) ، كان يردّ فيه على دعاة القومية الإيرانية الذين بلغت الجرأة بأحدهم، أن يدعو صراحة للعودة لغةً ودِيناً إلى إيران قبل الإسلام..! ولم يكن يعلم بأمرهذا الكتاب وصاحبه من رجال الفكر والثقافة في الوطن العربي، إلّا أولئك النفر القليل من الباحثين الجادّين الذين يعرفون أوّلاً اللغة الفارسية إلى جانب إهتماماتهم بالموضوعات الدقيقة في العلوم الإسلامية، كالفقه وأصوله وعلم الكلام وتاريخ الملل والنّحل..الخ، مع ربط هذه الموضوعات المأثورة بتداعياتها الجارية حاليا في التيارات السياسية الحيوية بالعالم الإسلامي.

وقد شاء القدر لقرّاء مجلة (عالم الكتاب) الأعزّاء، أن يلتقوا الآن بهذا الكتاب مع بضعة كتب أُخرى ترتبط به، في واحدة من أخطر القضايا التي

نؤثرهم بها في أحب أبواب المجلة إليهم وهو «التساؤلات والمحاكمات»..!

ومع أن كتاب الخميني يأخذ نقطة البداية في أوراق هذه القضية، فليس هو الموضوع المباشر للتساؤل ولا المحاكمة ــ كما سيرى القراء ــ في ورقة «الدعوى» الاتهامية المرفوعة إلينا من الدكتور إبراهيم الدسوقي شتا، أستاذ ورئيس قسم اللغات الشرقية وآدابها بكلية الآداب في جامعة القاهرة. ذلك أن الاتهام موجّه إلى تلك الكتب والكتابات الأخرى، التي ظهرت بالوطن العربي في السنوات الثلاث الأخيرة (١٩٨٧-١٩٨٩). أول هذه الكتب وأخطرها من وجهة نظر الاتهام هو الترجمة العربية لكتاب الخميني، التي صدرت بالأردن عام ١٩٨٧ عن «دارعمّار للطباعة والنشر» في ٣١٤ صفحة، وعليها ثلاث تسميات عربية ترتبط بالترجمة بعد اسم صاحب الكتاب الأصلي آية الله الخميني.

أولى التسميات (محمد البنداري) الذي يحمل لقب «دكتور»، وهو صاحب الترجمة من الفارسية إلى العربية، و يشعر صاحب ورقة الاتهام أن التسمية غيرحقيقية، وأن للمترجم اسماً آخر غير هذا الاسم الوهمي. وثاني التسميات العربية (سليم الهلالي)، وهو الذي قام بالتعليق في مواضع متفرقة من الترجمة، و يشعر صاحب ورقة الاتهام بغرابة هذه الوظيفة في الترجمة الحالية لكتاب الخميني ذلك أن هناك المقدّم للكتاب وهوصاحب التسمية الثالثة (محمد أحمد الخطيب)، الذي يحمل أيضا لقب «دكتور»ثم أستاذ

للشريعة الإسلامية.

أما الكتب والكتابات الأخرى التي تدخل في القضية بصورة تبعيّة على أقل تقدير، فهي عدّة مؤلفات ومقالات ظهرت بعد تلك الترجمة واستندت إليها، مثل (مع الخميني في كشف أسراره) للطبيب أحمد كمال شعث الأردني الفلسطيني، ومثل (الفتنة الخمينية) لسعيد حوّى صاحب الولاء الأردني برغم موطنه الأصلي السابق، ومثل (فضائح الخمينية) وهو بضع مقالات لستّة من المفكرين الإسلاميين، يقودهم و يشاركهم الدكتور بشار معروف من العراق، وقد نشرته منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي العراقية. بل إنّ أحد علماء الإسلام المصريين ــ وهو الدكتور عبد المنعم النمر، وقد اعتمد في وجهة نظره على ما قرأه في تلك الترجمة بتقديمها وتعليقاتها ــ رأى في مقالة له منشورة بجريدة الأخبار المصرية (فبراير/١٩٨٩)، أن كتاب (آيات شيطانية) الذي هذى به سلمان رشدي لا يستحق كلّ الاستنكار الذي قو بل به، وأن ما جاء في كتابه بالنسبة لكبار الصحابة اخف كثيراً مما قاله الخميني في (كشف الأسرار)، الذي يسمّي حسب الترجمة الأردنية أبا بكر وعمر بصنمي قريش.

ومع أن الدكتور إبراهيم شتا صاحب ورقة الاتهام في هذه المحاكمة الخطيرة، كان قد قرأ الأصل الفارسي لكتاب (كشف الأسرار) في طبعته الأولى منذ سنوات، فقد رأى أن يعود إلى الكتاب في طبعته تلك، ثم قارنها صفحة صفحة بل سطراً سطراً وكلمة كلمة بالترجمة الأردنية، قبل أن يوجّه

اتهاماته المحدّدة إلى كلّ واحد من أصحاب التسميات الثلاث العربية على صفحة العنوان للترجمة. بل إنّه ينتقل بهذه الاتهامات إلى الجهة أو الجهات التي يرى أنها تقف خلف هذه الترجمة المشبوهة، ولعلّها هي التي شجّعت من وراء ستار أصحاب المؤلّفات والكتابات التالية لها والمبنية عليها. ونكتفي بهذا التقديم لورقة «الدعوى» الاتهامية، أما التعليق الحتمي الذي يمثل وجهة نظر مجلة (عالم الكتاب)، فسيأتي في مكانه بعد التسجيل لنص تلك «الدعوى» المرفوعة من الدكتور إبراهيم شتا.

نص الدعوى

الأستاذ الدكتور/ سعد محمد الهجرسي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لست أوثركم فقط بورقتي المرفقة، عن كتاب (**كشف الأسرار**) لآية الله الخميني وترجمته إلى العربية في الأردن عام ١٩٨٧، ولكنني أيضاً لست متأكداً إذا كانت هناك من حولي مجلة أخرى، يمكن أن تنشرها كما هي دون كثير أو قليل من الحذف والتعديل! فلكم الشكر والتقدير سلفاً، على ما أتطلع إليه وأثق به من الاهتمام بأمر هذه الورقة..!

لعلّ كتاباً لم يكتب له الذيوع في السنوات الأخيرة قدر ما كتب للترجمة العربية لكتاب آية الله الخميني «كشف الاسرار» والتي صدرت عن دار عمار للنشر والتوزيع بعمان سنة ١٩٨٧... وعندما تكون الترجمة من تقديم أستاذ

في الشريعة هو **أحمد الخطيب** يرى أن قول **الامام الخميني** ببقاء الأرواح بعد فناء الأجساد هو إيمان بالتناسخ وكفر بالبعث والحساب، وأن مجرّد مخالفة رأي الشيعة لرأي شريحة من أهل السنّة بشأن زيارة القبور يجعلهم مشركين، وأن الإفراط في محبة آل البيت هو هدم للتوحيد، وأن آية الله الخميني المتوفّى سنة ١٩٨٩ هو أول من قال بالبداء؛ تلك القضية التي خاضت فيها كل الفرق الاسلامية من شيعة وسنة ومعتزلة ومرجئة وقدرية، و يكفي أن يفتح أي انسان ــ ولا يشترط أن يكون أستاذاً في الشريعة ــ كتاباً من موسوعات علم الكلام كالشهرستاني أوابن حزم أوالبغدادي أو الأشعري ليطالع تاريخ القضية، ثم يقوم الخطيب بتأويل الكلام اعتماداً على ترجمة خاطئة بما يكون سبباً في الصحابة والرسول... عندما يكون الكتاب من تقديم أستاذ في الشريعة هذا أسلوبه علينا إذن أن نطوي كشحاً عنه وألّا نخوض فيه.

ولطالما لاحظت أنّ هناك أناساً لا يهمُّهم أن ينهدم بناء الإسلام نفسه بشرط أن يسقط على أم رأس آية الله الخميني، أمّا والرجل قد لقي ربّه فالقضية هنا قضية علمية في حاجة ــ فعلاً ــ إلى مدّع عام لا بيليوجراقي، بل إلى مدّع عام فحسب لأن هذه الترجمة صارت مصدراً لكل ناعق على ثورة ايران الإسلاميّة وقائدها، ولكتب عديدة من أهمها «**مع الخميني في كشف اسراره**» **للطبيب أحمد كمال شعث** و«**الفتنة الخمينية**» **لسعيد حوى** وست مقالات لمفكّرين إسلاميّين (!!!!!) مختلفين في الكتاب المسمّى «**فضائح الخمينية**» على رأسهم «**الدكتور (!!!) بشارمعروف**» ومن منشورات منظمة المؤتمر الاسلامي الشعبي (!!!!) العراقي بالطبع.

وقبل كلّ هذا ما حفّزني إلى هذا البحث هو ذلك المقال المنشور في جريدة الاخبار (أحد أعداد فبراير/ شباط ١٩٨٩) لعبد المنعم النمر إبان كان العالم الاسلامي كله يشعر بالمهانة من جراء هذيان سلمان رشدي المسمّى «آيات شيطانية» فخرج الدكتور النمر مطالباً تخفيف الوطء عن سلمان رشدي وتحويل بعض الغضب الى آية الله الخميني الذي قام في كتابه «كشف الأسرار» بسب الصحابة أضعاف ما فعل سلمان رشدي وسبّ الشيخين الصحابيين الجليلين أبا بكر وعمر رضى الله عنهما بصنمي قريش... إلى آخره، وحاولت أن أتذكّر أنني قرأت هذا الهراء في كتاب «كشف الاسرار» الذي قرأته بالفارسية مراراً أثناء إعدادي لكتاب «الثورة الايرانية : الجذور والأيديولوجية» فلم أتذكّر، وحينما رجعت إلى الكتاب لم أجد النص الذي بنى عليه الدكتور غضبته. قلت في نفسي : الأمر موكول اذن إلى الترجمة العربية للكتاب.

وعثرت على الكتاب، ولأوّل مرة أجد إلى جوار أستاذ الشريعة الذي يدل كلامه على انعدام أية صلة بالتراث الاسلامي، أجد أيضاً شيئاً جديداً لا سابقة له في الكتب، أجد معلّقاً يسمّى سليم الهلالي، وفي أول تعليق له أخرج فيلسوف الإسلام العظيم أبا علي بن سينا من حظيرة الاسلام وجعله «ملحداً من القرامطة الباطنيين» (ص ١٧ من الترجمة)... ولم لا ؟ ألسنا في عصر يخلع لقب الامامة على الأميين و يسمّي الجامعات الاسلامية بأسمائهم ؟ ولا يخرج تعليق المعلق ــ في كل الأحيان ــ عن شتائم مقذعة يصبّها على مؤلف الكتاب آية الله الخميني من قبيل «الملحد، الباطني،

المفتري، الحاقد والمتعصّب للفرس» ولا ذنب لآية الله الّا أنه كان يقول «القراء» بالفارسية فيترجمها المترجم بالفرس فينبري المعلق بالشتائم، و يعود فيسمّيه «صاحب الالهامات الشيطانية والأنوك أي الاحمق».

ولأوّل مرة ولعلّها آخر مرة يبصر فيها المرء اسما على كتاب تكون كلُّ اسهاماته في هذا الكتاب شتائم من هذا القبيل... وقد ساعده المترجم بتقديم ترجمة خاطئة تفتح شهيته للشتائم، مثاله ما ورد في صفحة ٥٩ عندما قال المؤلف عن الشهيد (وضحى بكلّ وجوده في سبيل الله) فترجمها المترجم (وخسر روحه من أجل الله تعالى) فانبرى المعلّق الاذاعي في سب للخميني الذي يرى في الشهيد أنه خسر روحه. وحين يترجم المترجم عبارة (مركز التشيع وسرته) الواردة في النص الفارسي بعبارة (مملكة الشيعة الكبرى) (ص ٩٠) ينبري المعلّق قائلاً : «حريٌّ بالمسلمين أن ينتبهوا إلى النزعة الخمينيّة الكامنة وراء هذه السطور» وحين يترجم المترجم عبارة (عن طريق العموم) أي عموم أو كل المحدّثين بـ(عن طريق أهل العامة) ينبري المعلق فينبهنا الى أنه يقصد بالعامّة أهل السنّة والرجل لم يذكر كلمة العامّة إطلاقاً بل كلمة (العموم)، و يبين المعلّق أحياناً ــ بالرغم من جهله الواضح الفاضح ــ أنه أقدر على فهم العبارات من المؤلّف نفسه فيعلّق على تعليق المؤلف على رواية شيعيّة بقوله (هذه الرواية الساقطة لا تعني ما قرره الخميني) (ص ٩٢)، أو يقول لا فُضَّ فوه في تعريف (البداء) بما لم يرد في كتاب من كتب علم الكلام (البداء هو ان يعلم الله ما لم يكن يعلمه من قبل) (ص ٩٩) ومثل هذا كثير جداً مما يضيق المجال عن ذكره.

فاذا عدنا إلى المترجم الذي يحمل كبر هذا العمل الموجّه المقصود الدكتور (!!!!) محمد البنداري، ولعلّه اسم مستعار لمترجم يحمل درجة الدكتوراه بالفعل لكن ليس في اللغة الفارسية ومعلوماته في الفارسية تقف عند حد الليسانس ومع ذلك استعار اسم الفتح بن علي البنداري العظيم مترجم شاهنامة الفردوسي إلى العربية في أوائل القرن السابع الهجري. ولا أدري لماذا يختار اسماً مستعاراً إذا كان يترجم مادة يؤمن بها بالفعل؟ على كلّ حال فانّ المترجم الذي تصدّى لهذا الكتاب الذي ألّفه فقيه بارز في ظروف خاصة، ورداً على كتب معيّنة ومستخدماً مصطلحاً معيّناً يجهله المترجم كلّ الجهل، يدلُّ بترجمته هذه ــ التي نسميها ترجمة تجاوزاً ــ على خلوّ ذهنه تماماً من كلّ هذه الجوانب، وربّما كان هذا من أسباب فتور النص العربي و برودة بالنسبة للثورة العارمة التي تشيع في جنبات النص الفارسي.

فقد كتب آية الله الخميني هذا الكتاب سنة ١٩٤٢ وهو في الأربعين من عمره ولم يكن قد حصل حتى على مرتبة الاجتهاد، وكان الحلفاء قد أسقطوا رضا شاه بهلوي ونفوه، و بدأت فترة من الانفراج النسبي على الساحة الايرانية فاستغلّها دعاة القوميّة الايرانية في الهجوم على الاسلام، منطلقين بالطبع من بعض الممارسات التي يقوم بها بعض رجال الدين، والتي لا تعدُّ من صلب الدين، كتب الخميني كتابه هذا رداً على كتابات أحمد كسروي الباحث الايراني الذي اغتالته منظمة (فدائيان اسلام) فيما بعد سنة ١٩٤٧ والذي كان يدعو ــ صراحة ــ إلى العودة لغةً ودِيناً إلى ايران ما قبل الاسلام، ورداً على من يُدعى شريعت سنكلجي وهو من دعاة التجديد داخل المذهب، وأبي

الفضل جلبايجاني البهائي ومن تبع هؤلاء ممن جعلوا ديدنهم الهجوم على رجال الدين ومظاهر التشيُّع الاثنى عشري.

ولأن الوهابية كانت آنذاك تهزُّ مشاعر العالم الاسلامي باعتدائها على الآثار الاسلاميّة بدعوى أنها قبور، مما حرّك الأزهر الشريف فأرسل وفداً برئاسة شيخه رفض المسؤولون آنذاك مقابلتهم، فإن كلّ من كان يهاجم مشاهد آل البيت وتعظيمها كان يُتّهم بالوهابية، ومن هنا اعتبر الوهّابيون المعاصرون أن الكتاب موجّه اليهم، في حين أن ذلك الجزء الذي يتناول قضايا اسلاميّة هامشيّة من قبيل زيارة القبور والنذور والاستخارة والشفاعة لا يمثّل من الكتاب أكثر من نسبة ضئيلة، وكلُّها ــ كما يرى أي مسلم عادي ــ لا تُعَدُّ من أسس العقائد بحيث يقوم مقدّم الكتاب والمعلّق عليه بتكفير المؤلّف من جرّائها.

وكما جهلت الهيئة ــ التي قامت على صناعة هذه الترجمة وقبّرَكتيها ــ بخلفيّات النص الأصلي، فانّ المترجم بالذات يتحمّل الوزر الأكبر، فهل سمعتم عن مترجم يُقدِم على ترجمة نصٍّ في فنٍّ ما دون أية خلفية عن هذا الفن أو إلمام بمصطلحه بحيث يترجم «الرواية» وهي مصطلح فقهي بـ«الحكاية»؟!! (ص٩٣) أو يُقبل على ترجمة نصٍّ خلفياته عصر كامل من الثقافة الشيعيّة والفلسفيّة والتصوُّف دون أن يكون لديه أدنى علم بها فيترجم خبط عشواء وكيفما اتّفق، فيقلب التوحيد شركاً والتنزيه تجديفاً؟ و يترجم عبارة «تراب الأحياء واهب للحياة» بعبارة«التربة واهبة الحياة» (ص٦١) ولا يستطيع أن يفرق بين رواية بقرة بني اسرائيل التي عاد القتيل

إلى الحياة عندما ضُربَ ببعضها، ورواية عجل السامري الذي قبض قبضة من أثر الرسول فنبذها فأصبح التمثال الذهبي عجلاً جسداً له خوار، والرسول هنا هو جبريل والرواية باب كبير من أبواب التصوُّف الفارسي، و يترجم الرسول بالنبي ويخلط بين الروايتين (ص ٦٢).

وهذا الجهل الفاضح الذي يعاني منه المترجم في كل ما يتعلق بالاسلاميات فيقول، والمفروض أن آية الله الخميني هو قائل هذا الكفر (فهنالك ــ مثلاً ــ خلافات بين المسلمين حول إذا كان أو لم يكن لله وجود (!!!!)) علامات التعجُّب من عندي و يواصل (وهل هو منصهر في ذاته أو غير منصهر وهل يمكن أن يكون الله جسماً أو لا يكون... الخ) (الترجمة/ص ١٣٥).

طبقا لهذه الترجمة من المفترض إذن أن يكون آية الله الخميني قد قال بخلافات بين المسلمين عن وجود الله فهل قالها ؟ ما قاله بالحرف الواحد هو (فهناك مثلاً خلافات بين المسلمين حول هل لله ــ جلّ شأنه ــ صفات أو ليست له صفات، وان كانت له صفات فهل صفاته هي عين ذاته أو ليست عين ذاته، وهل من الممكن أن يكون الله جسماً يحدُّه مكان ؟) (النص الاصلي الفارسي /ص ١١٣) وقارن بين الترجمتين.

وحين يصادف المترجم قضية فقهيّة تقول (إن الماء يصير نجساً ولو بمقدار رأس أبرة من النجاسة إذا كان أقل من الكُرّ) يحذف القضيّة برمّتها لأنه يجهل معنى كلمة (كُر) ولا يريد أن يكلف خاطره بالبحث عن معناها فهو مشغول بما هو أهمُّ، من تزييف للنص (الترجمة ٢٣١ ــ النص ٢١٨) والقضيّة

الفقهيّة «مقدمة الواجب واجب» يقوم بشطبها مرتين (مرة ص ٢٤٤ ومرة ص ٢٤٥) لكنني لا أجد سبباً لحذف ص ٢٦٥ من النصّ بأكملها، خاصة وأن آية الله الخميني يقوّم فيها خطوات زراعة الأرز والمشاقّ التي يعانيها زرّاعه، لكن إذا كان المترجم يجهل الفقه ألم يكن في وسع أستاذ الشريعة أن يلفت نظره أم أنه لم يقرأ النصّ ثم قام بتقديمه ؟

ومما يقوّي الشكّ في أنّ علاقة المترجم باللغة الفارسيّة علاقة واهية؛ جهله التام بتاريخ ايران، فهو يحذف النصّ عندما يرد ذكر اسم أيّة شخصية تاريخية أو أية حادثة تاريخية، فالاشارة إلى معاهدة وثوق الدولة مع الانجليز محذوفة، والاشارة إلى مختاري وأحمدي جلّادي الشعب في عهد رضاخان محذوفة فهذه الاشارة جعلته يحذف معظم ص ٢٨٣ من المتن ولا يترجمها وهو لا يريد أن يوثق شيئاً.

وإلى جوار كلّ هذا فقد ارتكب المترجم ــ الذي انتحل اسم البنداري العظيم ــ مترجم أصعب نص في الأدب الفارسي ــ ما يندى له جبين أيّ مترجم في العالم، فقد ترجم الى العربية نصوصاً نقلها المؤلّف من العربية، وكان من الأولى أن يعود اليها، وإذا قلنا إن المترجم لا يريد ان يشقّ على نفسه فهل يسوّغ له هذا المسلك أن يصادف آية قرآنية مترجمة في النص إلى الفارسية فيترجمها بأسلوبه إلى اللغة العربيّة دون أن يرجع إلى المصحف الشريف ؟ ومن ثم يقرأ (ربّ اشرح لي صدري و يسّر لي أمري وأحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي وأجعل معيني هرون أخي فاشدد ساعدي به وأجعله شريكي) !(الترجمة ص ١٥٨) بينما الآية هكذا في سورة طه: «قال ربّ اشرح لي صدري ●

ويسّرلي أمري ● واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ● واجعل لي وزيراً من اهلي ● هارون أخي ● أشدُد به أزري ● وأشركه في أمري» (طه/٢٥ - ٣٢)

وإذا لم يكن يقصد أنه يترجم نصاً من القرآن فلماذا وضعه بين قوسين؟ وفي ص ١٦٠ من الترجمة نقرأ (اللهم ابعدني وأولادي عن عبادة الأوثان) ! وهو يقصد بالطبع «ربِّ أجنبني وبنيَّ أن نعبد الأصنام» ولنا أن نتخيّل مترجماً لا يريد أن يفتح المصحف الشريف لترى جوانب عبقريّته الفذة في تزييف النصوص وليّ أعناقها والحذف والتعديل فيها، لكي «يخرج» في النهاية نصا يكفّر آية الله الخميني و يكون مرجعاً لكل من يريد أن يدلي دلوه في تكفيره.

أجل يسعدني أيّها السادة المشايخ الأجلّاء والعلماء الأفذاذ ــ مع كلّ احترامي وتوقيري لدوافعكم وأسبابكم ــ يسعدني أن انبّهكم جميعاً أنكم قد خُدعتم بنصٍ مزيَّف ومزوَّر ولا يختلف في كثير أو قليل عن المواد الفيلمية المزوَّرة.. والدليل ؟ تعالوا معاً نتصفح الكتاب في ضوء المتن الفارسي :

المقال الخاص بالعقائد والذي يسمّيه المؤلّف «التوحيد» وهو كما قلت يتناول بعض القضايا الاسلاميّة الهامشيّة التي لا يكفّر الخلاف فيها أحداً، ومع ذلك فقد صارت قضايانا الرئيسة في عهد التخلّف والتبعيّة والتفط، وكان أحرى بالمترجم أن ينقلها كما هي، لكن سوء النية والقصد المتوفّرين دفعاه إلى التصرُّف في بعض النصوص، فحذف ما شاء له الحذف بحيث تبدو مناقشة الخميني لقضيّة المعجزة كلاماً غير منطقي أو مفهوم (ص٦٦و٦٧ من الترجمة حيث حذف من المتن سطوراً كاملة جعلت الترجمة غير مفهومة). وأيضاً ما تصرف به من حذف في صفحة ٧٤ من النصّ العربي

المقابلة لصفحة ٥٧ من الترجمة مما جعل النصّ العربي غير مفهوم، وعندما لا يفهم نصاً ما فانّما يكون هذا على حساب أفكار المؤلّف.

وعندما يحذف المترجم عبارة واحدة من صفحة ٦١ بعد عبارة (ونحن نسمح لكم بأن تسألوا أي شيعي اثنى عشري) والعبارة المحذوفة هي (ولسنا مسؤولين عن الشيعة الآخرين) (ص٥٧ من النص الفارسي) لا نستطيع أن نقول إنه حذفٌ عن جهل، فالعبارة المحذوفة في النص الفارسي بين قوسين والهدف بالطبع مقصود في التسوية بين فرق الشيعة الغالية منها والمعتدلة، وهو اتجاه موجود للاسف في كتابات الجدل السني/الشيعي الموجّه في وقت كانت فيه بعض المؤسّسات السنّية البارزة تستضيف أئمة الفرق الغالية، وتخلع عليهم الألقاب وتسمح لهم بترميم ما يعتبرونه معابدهم.. على كلٍّ ليس هذا هدفي من المقال.

كما أن بعض الحذف يشير إلى أن المترجم قد أقبل على الترجمة وهو يعتنق فكراً معيّناً فحذف عبارة (حتى نفهم عظمة المباني الاسلامية التي شُيّدت كتذكار في كلّ أنحاء العالم) (ص ٨٠) ولأنه لا يعرف مصطلحَي «التسوية والتسنيم» في مناقشة قضيّة بناء القبور يحذفها تماماً (ص ٨٥) لكننا لا ندري لماذا حذف ستة سطور كاملة من صفحة ٩٦ (المتن ص ٨٠) لأنها لا تحتوي إلّا على مدح وتمجيد للقرآن الكريم ؟ تراه ضنَّ على المؤلّف بأن يبدو عاشقاً للقران الكريم ؟

والواقع أنه لا تكاد توجد صفحة واحدة من الترجمة تخلو من حذف، والحذف عن جهل يكون واضحاً، والحذف عن كسل عندما يكون للنص

خلفيات لابدّ وان يبحث المترجم عنها يكون واضحاً أيضاً، لكن هناك بعض أنواع الحذف لا يمكن أن تكون إلّا عن قصد وهدف، وأغلب هذا النوع من الحذف المتعمّد والتشويه المقصود والترجمة البعيدة عن النص موجود في الجزء الخاص بالمقولة الثانية عن الامامة، وأود أن أنوّه في البداية بأنني لا أناقش آراء المؤلّف في الامامة ولا أتّخذ منها موقفاً سلباً أو إيجاباً، وما أحب ان أشير اليه هنا هو:

١ ــ إنّ نظرات آية الله الخميني في الامامة والولاية والوصاية والخلافة ليست من ابتكاره الشخصي، وليست اجتهاداً خاصاً به، بل موجودة في التراث الشيعي على مدى أكثر من ألف عام، ولذلك فمن قبيل الغرض السياسي انيُهاجم الإمام على أساسها.

٢ ــ ان المناقشة هنا تتناول الترجمة فحسب ومدى قربها من النص الفارسي أو بعدها عنه، وهي مناقشة علمية تتناول الضمير العلمي في بلادنا، وكان آخر ما تبقّى بعد ضياع «الضمائر» الأخرى.

عندما يترجم المترجم عبارة (أرباب الأهواء وطلّاب الرئاسة) (ص١٠٧ من الأصل) بعبارة (الانتهازيين المتربّصين) (ص١٢٣ من الترجمة) أو يترجم عبارة (ألعوبة في يد حفنة من آخذي ماليس حقاً لهم) بعبارة (القراصنة الوقحين) فانه يفتح باب السباب على مصراعيه، فالنص في رأى أهل السنّة يتناول الخلفاء الثلاثة الأوائل رضي الله عنهم، وان كان الخمينيّ يقصد كلّ من اشتركوا في السقيفة بعد وفاة الرسول (ص) أو فيما تلا ذلك من حوادث أجمعت عليها مصادر السنّة والشيعة.

وعندما يتفضّل المترجم ــ أو المعلّق لا أدري أيهما ــ و يقدّم هامشاً ص١٢٦ يقول فيه: (إنّ الخميني وشيعته ينعتون أبا بكر وعمراً بصنمي قريش) و ينقل دعاء ساقطاً لا يقوله إلّا فاسق و يقول: (إنّ هذا الدعاء موقّع عليه من فقهاء الشيعة الكبار ومنهم الخميني) ثم يعود فيقول (إنه موجود في «كتاب الذريعة» وهو من كتب التراث الشيعي، وهو فوق كل ذلك منقول من كتاب بالأوردية اسمه «تحفة العوام») فعلى كل عالم أو متعالم أن يأتي و ينسب الدعاء للخميني الذي لم يحدّث عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما إلّا بلقب الشيخين، والذي منع سبّهما صراحة عندما وصل إلى السلطة.

وعلماؤنا بهذا يريدون اضافة سابقة جديدة إلى المنهج العلمي وهي أن أيّ هامش يُضاف إلى كتاب مترجم لابد وأن يُنسب إلى المؤلف فهل سمعتم بمثله من قبل؟ ثم من أين جاء المترجم أو المعلّق بتقليد توقيع المشايخ على الأدعية؟ ومتى كان ما يقوله عوام أية فرقة ــ ان كانوا قد قالوه ــ محسوباً على مفكّريها وعلمائها؟ عِلمُ ذلك كلّه عند المترجم والمعلّق.

ثم نأتي إلى فقرة أخرى تقول (فاطاعة حكومة أولي الأمر تعني إطاعة حكومة الاسلام) (ص١٢٥) هذه العبارة الموحية التي تقلب فكر الرجل رأساً على عقب من المفروض أنها ترجمة لعبارة (ولما كان سبحانه وتعالى قد أوجب على الأمة طاعة أولي الأمر فلابدّ ألّا تكون حكومة الاسلام أكثر من حكومة واحدة، ولا تكون هناك أكثر من حكومة على شريعة الأمر وإلّا حدثت الفوضى) (ص١٠٩من الاصل) كما يترجم (حكم الكلالة وميراث الجدة) بـ (احكام القاصرين والارث) (ص١٢٧ من الترجمة) والترجمة

العمياء في أمور كهذي قد توقع العداوة بين الفئات المختلفة من المسلمين، تعدُّ جرعة بكلّ المقاييس، ولم يكن بالفعل الهدف سوى هذا من هذه الترجمة.

فعندما يجيب المؤلف عن السؤال القائل بأنه إذا كانت الامامة ضروريّة فلماذا لم ينص عليها الله ــ سبحانه وتعالى ــ ولم يذكر القرآن صراحة أن الامامة لعليٍّ ولأولاده من بعده؟ يقول (هذا الاستشكال مردوده عليكم بلا زيادة أو نقصان، فاذا كانت الامامة أمراً باطلاً لماذا لم يعلن الله ــ سبحانه وتعالى ــ عن بطلانها صراحة لكي يمنع الخلاف بين المسلمين، ولكيلا تحدث كلُّ هذه المذابح حول هذا الأمر؟ كان من الأفضل أن يُنزل الله سورة على أن الامامة ليست لعلي و لأولاده، إذن لكان الخلاف قد رُفع لأن علياً لم يعصِ أمر الله سبحانه وتعالى لحظة واحدة، كما أنه لم يكن من طلاب الرئاسة، لكننا سوف نثبت أنه حتى لو كان الله ــ سبحانه وتعالى ــ قد ذكر اسمه صراحة لما انتفى الخلاف بل لحدثت أمور أشد فساداً) (النص الفارسي/ ص١١٣) هذه الفقرة يقدّمها المترجم هكذا (ان المشكلة بالنسبة لكم أن المتديّنين بإمكانهم القول بأن الامامة كانت موجودة فلماذا لم يُشِر الله إلى ذلك في كتابه حتى تزول الخلافات بين المسلمين حول ذلك؟ كان من الخير أن ينزل آية تؤكد كون علي بن أبي طالب، وأولاده أئمّة من بعده، إن ذلك كان كفيلاً بعدم ظهور هذه المسألة) (الترجمة /ص١٢٩).

دعنا من ركاكة الأسلوب، فهل هناك علاقة بين النصّين؟ وألم يكن من الأفضل للجهة التي قامت على هذا الفعل الفاضح أن تقدّم ترجمة أمينة للكتاب وردوداً عليها من علماء ثقة في الميدان خاصّة وأن القضايا المثارة

قتلت بحثاً في التراث الاسلامي؟! لكن يبدو أن الجانب الذي أخذ على عاتقه الرد لا يجيد سوى تزييف النصوص ثمّ الردّ عليها بالشتم، وأمثال هذا التحوير وهذه الترجمات الاجمالية لا تُعد ولا تحصى بحيث يجد القارئ نفسه أمام كتاب جديد تماماً، وإلّا فان العلماء بالفارسيّة غير البنداري المعاصر كثيرون فادعوهم للحكم إذن.

ويصل الأمر بالمترجم إلى التصرُّف في هوامش المؤلّف، فعندما يذكر المؤلّف هامشاً بأهمّ مصادر أهل السنّة التي يحتجُّ بها على ما يقول وأرقام الصفحات التي يحيل إليها يحذفها المترجم تماماً (ص ١١٥ من النص، و١٣٢ من الترجمة) فماذا نسمّي هذا؟ وبعدها مباشرة يسقط المترجم في خطأ مضحك مفزع كنت أتمنّى أن يكون خطأ مطبعياً لولا أنه تكرّر فيقول (يتفق أهل السنّة والشيعة أن النبيَّ له سهم من الخمس وأن الاله (!!!! علامات التعجُّب من عندي) له سهم آخر) (ص ١٣٢ من الترجمة) والنص في المتن لا لبس فيه فهو يذكر لفظ «خويشاوندان» ومعناها الأقارب والأهل والآل (المتن الأصل الفارسي/ص٤٦٦) فهل يريد المترجم حرمان آل الرسول من حقّهم في الخمس عن طريق الترجمة؟

ثم نأتي إلى مربط الفرس من هذه الترجمة، وليغفر لي القارئ ان أطلت هنا... فالترجمة في هذا الموضع فضلاً عن ركاكتها قدمّت للقارئ صورة بشعة عن تناول الخميني لما يراه ورآه الشيعة من قبله من تجاوزات ينسبونها إلى سيّدنا عمر رضى الله عنه. والنص هنا متعلّق بما يسمّى في المأثور الشيعي بـ (رزية يوم الخميس) ــ وهو اليوم الذي انتقل فيه الرسول صلى الله عليه وآله

وسلم إلى الرفيق الأعلى ــ يقول الخميني (عندما كان الرسول صلّى الله عليه وآله وسلم يحتضر وهو في مرض الموت وقد حفّ جمع غفير بمحضره المبارك قال عليه السلام «تعالوا أكتب لكم شيئاً لن تضلوا به من بعدي أبداً» فقال عمر بن الخطاب «هجر رسول الله» وقد نقل هذه الرواية المؤرخون ورواة الحديث من أمثال البخاري ومسلم وأحمد باختلاف في اللفظ... وخلاصة القول إن هذه العبارة التي أُلقيت على عواهنها من ابن الخطاب الهازل تكفي المسلم الغيور إلى يوم القيامة... حقيقة أنهم قدروا الرسول حقّ قدره إذ شقّ على نفسه وتحمّل البلايا من أجل إرشادهم وهدايتهم، ويعلم الانسان الشريف الغيور على أية حال غادرت الروح المقدّسة بعد سماع هذه العبارة من ابن الخطاب وهذا الهزل الذي قيل إنما بدا من مبدأ الكفر والزندقة لأنه يخالف القرآن الكريم وآياته الظاهرة القائلة في سورة النجم آية ٣ــ٥ «وما ينطق عن الهوى • إن هو إلّا وحيٌ يُوحى • علّمه شديد القوى» والآية الكريمة «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول» والآية «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» والآية «وما صاحبكم بمجنون» (النص الفارسي/ ص١١٩) نجد المترجم يترجم هذه العبارات هكذا (عندما كان الرسول في فراش المرض ويحفّ به عدد كثير قال مخاطباً الحاضرين «تعالوا أكتب لكم شيئاً يحميكم من الضلالة» فقال عمر بن الخطاب «لقد هجر رسول الله» وقد نقل النص لهذه الرواية المؤرخون وأصحاب الحديث من البخاري ومسلم وأحمد مع اختلاف في اللفظ، وهذا يؤكد أن هذه الفرية صدرت من ابن الخطاب المفتري ويعتبر خير دليل لدى المسلم الغيور، والواقع أنهم أعطوا الرسول حقّ قدره، الرسول الذي

كدّ وجدّ وتحمّل المصائب من أجل ارشادهم وهدايتهم وأغمض عينيه وفي أذنه كلمات ابن الخطاب القائمة على الفرية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة والمخالفة لآيات ورد ذكرها... إلى آخره) الترجمة العربية/ ص١٣٧) النصان قريبان بقدر ما تقترب عبارة (أنت امرؤ فيك جاهلية) من عبارة (أشركت ورب الكعبة) على ما بين العبارتين من اختلاف جذري في المعنى، وان أحس مسلم بالغيرة على الرسول (عليه السلام) يقال عنه وهو يحتضر إنه يهذي فصدرت عنه عبارة مخالفة للأدب فما أشرك وما كفر فهل يقبل العلماء الأجلّاء أن يقال عن الرسول أنه يهذي ولا يقبلون أن يقال عن ابن الخطاب أن فيه غلظة ياله من كيل بكيلين!!!

ولا يفتأ المترجم يغيّر ويبدّل ما شاء له التغيير والتبديل ما دامت خلفه مؤسسة تشجّعه وتحميه وتنشر له هذا اللغو، ثم أنظر إلى هذا النص في رأس صفحة ١٢٣ من المتن الفارسي (وجدير بالذكر أن النّذر للنبي أو للإمام أو لأي انسان يكون صحيحاً وفي صورته الشرعية عندما يكون النّذر في الأصل لله في أمر راجح وتجري فيه صيغة النذر وإلّا لكان النبي والامام هما اللّذين يثيبان، وهذا لغو باطل يقع فيه العامّة بل وحرام شرعاً) ويأتي المترجم الألمعي ويترجمها هكذا (وعلينا ألّا ننسى بأن النذر للنبي أو للامام يكون صحيحاً ومشروعاً عندما يكون النذر للإله ويوضع موضع التنفيذ، وآنذاك فإن النبيّ والإمام هما اللذان يعطيان ثوابه وإلّا فانه يعتبر باطلاً وقد يكون حراماً) (الترجمة العربية/ ص١٤١) أنظر اليه وقد قلب النص قلبا تاما كما يقلب الفراء ــ بتعبير الامام علي ــ إلى وجهه الأقبح.

وهكذا ففي مواضع كثيرة من هذه الترجمة العجيبة يكفي أن يجعل النفي إثباتاً والاثبات نفياً أو يحذف لفظاً واحداً مثل لفظ (غير) او (إلا) او (لا) لكي يكون المعنى عكس ما يقصده المؤلف تماماً، بحيث نُفاجأ بأن عبارة الخميني هي (القتال مع الامام مثل أكل لحم الخنزير) (ص ٢٣٨ من الترجمة) وهو يقول (القتال في غير معية الامام مثل أكل لحم الخنزير) (ص ٢٢٥ من المتن الأصلي الفارسي) وهذا هو علم بعض المشتغلين بالعلم في هذا الزمن الأسود.

ثم نصل إلى قضيّة أخرى من القضايا التي لعبت هذه الترجمة في إذكاء أوارها، وهي قضية أنّ للشيعة مصحفاً خاصاً لأنّهم يدعون أن الوحي نزل على فاطمة رضي الله عنها معزّياً في وفاة الرسول عليه السلام ثمّ ظل ينزل عليها بأخبار القرون وأن هذا هو الأساس فيما يسمّيه الشيعة مصحف فاطمة وهو المصحف الخاص بالشيعة والمظنون به على غير أصله. وقد بالغ بعضهم فنقل سوراً وآيات من المصحف المزعوم، وكل ما ورد عن الموضوع في هذا الكتاب هو ردٌّ من الخميني على من ادّعى هذا الادعاء أي أنّ الخمينيّ يردُّ بأن من يعتمد على شائعات العوام وأقوالهم ويلصق بالشيعة الاثنى عشرية مثل هذا الافتراء إنما يظلمهم... فماذا فعل المترجم؟ قدم هذا الجزء كديدنه في بقية الأجزاء على أساس أنه من أقوال الخميني ومعتقداته.

وعندما يقول الخميني (لقد كان عليكم ألّا تجشّمونا الردَّ عليكم بلا داع فإنّ أمر نزول الوحي لا يحتاج إلى أن يكون الأنبياء أربعة عشر) وهو يقصد الرسول وفاطمة والاثني عشر إماماً، يقوم المترجم بحذف النص تماماً، وهذا يعني ببساطة أن المترجم ينقل اتهاماً موجّهاً من أحد الناس إلى الشيعة ولا

ينقل ردَّ الخميني فيوحي بأنّ الكلام للخميني، وهذا جانب بشع من جوانب ترجمة الكتاب؛ هذه الترجمة العجيبة.

ولا يكاد المترجم يترك فرصة واحدة لتشويه الكتاب دون أن يأخذها، فحين يقول المؤلّف عن الرسول عليه السلام (لم يكن يخشى في الله لومة لائم في عمل يقوم به) يترجمها المترجم (إن أعماله لم تكن تقابل بتحفظ) ويبلغ الحذف المخجل والمغرض مداه عندما يترجم حديثا شيعياً (ارتدّ الناس بعد رسول الله إلّا ثلاثة) (النص الأصلي/ ص ١٣٣) إلى (ارتدّ الناس بعد ثلاثة) (الترجمة/ ص ١٥٢) ليس هذا فحسب بل حذف ستة سطور كاملة من تفسير المؤلّف للحديث ــ ولا شأن لنا هنا بصحّته أو عدم صحّته ــ والسطور المحذوفة هي (أما معنى ارتدّ الناس بعد رسول الله فتعني أنهم نكصوا عن البيعة التي بايعوها لأمير المؤمنين في حجّة الوداع ولأئمّة الإسلام بشكل عام، ونكوصهم عن البيعة متواتر بحكم التواريخ والأخبار الشيعيّة والسنّية، وهم بالفعل ثلاثة أو سبعة أشخاص لم ينكصوا بأي وجه ظاهراً وباطناً، ولم يوافقوا الذين خالفوا علياً عليه السلام، وإلّا فإنّ الذين لم ينكصوا عن بيعة علي هم ــ في الحقيقة ــ عشرون ومائتا شخص أثبتهم السيّد شرف الدين في الفصول المهمّة، كما أثبتوا عدداً في الاستيعاب والاصابة وأسد الغابة وكتب أهل السنّة المعتبرة) (النص الفارسي/ ص ١٣٣) فاذا حُذف كلُّ هذا فما الذي يتبقّى من النص والاحتجاج؟

وألم يكن من الأولى أن يترجم الكتاب بدقّة، ثم يدفع بالنص العربي إلى أهل الفن والعلماء ــ إن كانت الجهة التي وراءه تعترف حتى بعلماء

السنّة ــ وإلّا فما كلُّ هذا الحذف في مناقشة قضيّة الوصاية لعلي رضى الله عنه؟ (ص١٧٦ من الترجمة العربية) وهل هذه القضية مثار الخلاف لم تعد تجد من يردُّ عليها في العصر الحديث إلّا مترجم جهول ومعلّق غشوم ومقدّم لا يعي تخصُّصه؟ وهل يكون الانتصار للمذهب أو الرأي أو العقيدة بهذا الكم من الخيانة العلمية والشتائم؟ وهل يمكن لهذا النصّ المشوّه أن يقنع أحداً؟ إنني أتحدّى أحداً ــ وأوهم المترجم نفسه ــ يكون قد فهم شيئاً مما نقله عن موضوعات الشفاعة والقربة والتعزية والروضة (ص١٨٨ ــ ١٩٥ من الترجمة العربيّة) فكميّة الحذف رهيبة وتفسد سياق النص (من ص ١٨٩ أربعة عشر سطراً منها أربعة من ص١٦٨ من النص الفارسي وعشرة كاملة من ص ١٦٩) وأتحدّى المترجم وهو من أبناء يعرب أن يقرأ صفحتي ١٩٢ و١٩٣ مما ارتكب ويخبرني مما فهم فالحذف كثير وما تُرجِم تُرجِم خطأ. وهذا هو الجزء الذي انصبَّت عليه سهام المهاجين، فهل يستحقُّ كلّ هذا أم أن الترجمة قدّمت عامدةً مادة للهجوم؟

على الرغم من أنَّ الأجزاء الباقية من الكتاب لم تُستخدم في المعركة التي أُثيرت حوله، إلّا أن الإشارة إلى الحالة المزرية للترجمة وما فيها من حذف وتعديل وتبديل تنبيء بدورها عن حالة الكتاب ككل، والمترجم شاهد، ويكفي أن يثبت كذب الشاهد في جزئية من شهادته لكي تُرفض شهادته ككل، هذا هو حكم الشارع الإسلامي في الشهادة فما بالكم بشهادة مهلهلة من ألفها إلى يائها؟

والغريب أن الكتاب من صفحة ١٩٩ إلى صفحة ٣٣٤ أي إلى آخره

يتناول آراء المؤلّف حول الدور السياسي للفقيه، وأفكاره الاجتماعيّة والسياسيّة حول الحكومة الاسلاميّة، وبدلاً من أن تقوم الهيئة التي وراء الكتاب على ترجمة هذا النصّ المهمّ ترجمةً دقيقةً وذلك على الأقل لتعرف اتجاه السياسة في البلد الذي تقف له بالمرصاد، فإنَّ المترجم نهج نفس النهج في الحذف والتغيير والتبديل. فهو يحذف كلّ ما يتناول نقد الملوك والحكومات، كما يحذف كلّ ما يتناول الأمريكان بالهجوم، وفي بعض الأحيان يحذف آراء المؤلّف في السياسة الاسلاميّة، ويحذف معظم الهجوم على رضا شاه، ويحذف كل ما يدافع عن تطبيق الشريعة وعظمتها في مواجهة القانون الوضعي.

والنماذج كثيرة إذ لا تكاد توجد صفحة واحدة بدءاً من صفحة ١٩٩ وحتى نهاية الكتاب نجت من الحذف، و يتراوح الحذف بين عبارة أو كلمة لم يفهمها المترجم إلى خمسة عشر سطراً أو صفحة كاملة كشطبه لصفحة ٢٥٩ من المتن الفارسي وموضعها بعد السطر الرابع من صفحة ٢٦٨ من الترجمة وتدور حول المعاملة الماليّة للسادات من آل البيت، و يبلغ الأمر بالمترجم إلى حذف بعض النصوص التي يأتي بها المؤلّف للردّ عليها فيظهره يعارك في غير معترك كأن يحذف من قول الكاتب الذي يردُّ عليه المؤلف (لقد حددوا ميراث الانسان الذي يولد برأسين وأحكام الزواج بامرأة من الجن وأحكام الموتى من لحظة الموت حتى نفخ الصور، لكن لم تتم أية مناقشة لموضوع الحكومة وهو الخطوة الأولى للحياة و يتعامل معها الناس في كل عصر) (ص ٢٣٧ من الأصل و ٢٤٨ من الترجمة) ويكرّر المترجم ترجمة كلمة (در آوردي)

ومعناها اختلاق أو مختلق بكلمة (كيفية) (ص ٢٥٢) و يترجم (التجنيد الاجباري في الاسلام) بـ(النظام القسري في الإسلام) (ص ٢٥٢) ويظل على ترجمته هذه طوال الحديث عن الجندية في الاسلام، مما يخلّ بالنصّ وبالإسلام معا، ويغيّر هامش ص ٢٥٥ من (كتاب الوسائل) إلى (كتاب الفروسية) لابن قيم الجوزية.

وعندما ينصُّ المؤلّف أنه على الأغنياء أن يعوّضوا تقصير الفقراء في دفع الضرائب يحذفها المترجم (ص ٢٥٧ من النص/ ص ٢٦٦ من الترجمة) فهو لا يريد أن يُغضب الأغنياء وأصحاب الملايين، وتظل ترجمة كل هذا القسم من الكتاب ترجمة إجمالية وبما فهمه المترجم.

وعلينا أن ندرك الهوّة بين الترجمة والنص إذا قسنا عقل المترجم بعقل المؤلّف وثقافة المترجم بثقافة المؤلّف، ولكي أُعدّد أخطاءه يلزمني القيام بترجمة الكتاب من جديد، وأراهن من يفهم كلمة واحدة من ص ٣٢٩ فهي ترجمة إجمالية لصفحات ٣٣٠ و٣٣١ و ٣٣٢ من النص الفارسي، ولا أدري حتى الآن لماذا حذفها فهي تناقش قضية إعراض الناس عن الدين وأسبابها، ولا أدري مهما أجهدت فكري لماذا يُعتبر هذا الكتاب (الممتنع)ــ عن عمد أو قصد أو جهل أو عن كلّ هذا معاًــ وثيقة واتخاذه حجّة ضدّ آية الله الخميني وهو حجّة، في الحقيقة، على من كتبوه.

ويبقى نوع من الحذف في الكتاب لا أجد له مبرّراً وهو في حاجة بالفعل الى طبيب نفسي، فإذا قلنا إن السبب في حذف شتم الأمريكان مفهوم والسبب في حذف شتم رضا شاه من الممكن أن يفهم على أساس أنه كان

ملكاً... فهل يستطيع أحد أن يدلّني على السبب في حذف كلّ ما يشير إلى العمالة ومصير السوء الذي ينتظر العملاء الذين يبيعون أقلامهم؟ (على سبيل المثال لا الحصر ص ٩٠/ ص ٧٣ من الأصل).

و بعد:

ما رأي السادة الباحثين من الدكاترة والمشايخ والأساتذة ورواد المؤتمرات الذين نقلوا عن هذا الكتاب المزيّف وهلّلوا له؟ هل فيهم من يردّ؟

أ. د/ إبراهيم الدسوقي شتا
رئيس قسم اللّغات الشرقيّة وآدابها
كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

تعليق مجلة عالم الكتاب

نلاحظ و يلاحظ القرّاء الأعزاء معنا أنّ صاحب ورقة الادّعاء أعلاه، قد بذل جهداً جبّاراً وهو يبحث ويقلب الجوانب في هذه القضيّة الخطيرة، التي تشتّتت أصولها وفروعها بين عدد غير قليل من الكتب التراثية والحديثة بله المقالات، وحول مجموعة من المسائل والمأثورات الإسلامية الدقيقة في لغتيها الأصليتين، ولكلّ منهما مفرداتها وأساليبها الخاصّة المتشابهة مع الاختلاف في مفهوم التعبير..! وهكذا امتلأ عقل الدكتور إبراهيم شتا وقلبه بما رصده من الحقائق والمفارقات والتوجّهات المرتبطة بموضوعات تلك المسائل والمأثورات وأساليب التعبير عنها في اللغتين، حتى إنه ترك للمحتويات في

كل من هذا القلب وذلك العقل، حريتهما في الانطلاق إلى قارئيه متدافقين متدفقين، منذ السطر الأول حتى الأخير في صفحات ورقته التي تجاوزت ثلاث عشرة..! ومن هنا كان من الطبيعي ليس فقط كما هي عادتنا عند عرض القضايا في باب (التساؤلات والمحاكمات)، وإنما أيضاً كضرورة رأيناها من واجبنا نحو قرّائنا الأعزاء، وهم يتلقون هذا الفيض الدافق المتدافع من الحقائق ومن وجهات النظر، أن نضع لهم (الخلفية والتمهيد) قبل اللقاء المباشر مع السيل «الشتوي» العرم في صلب الورقة نفسها..!

ومع ذلك التدفق وهذا التدافع في ورقة الدكتور إبراهيم شتا بل لعلّه بسببهما، فإن روح الدعابة الساخرة أحيانا المعروفة عنه في جلساته حتى العلميّة منها، أخذت مكانها الواضح هنا وهناك فيما كتبه إلينا..! وكانت فاتحة الدعابات الخالصة المقبولة من جانبنا، اثنتان من الكلمات القليلة التي خاطب بها رئيس التحرير عند جلوسهما. أولاهما وهو يصف (عالم الكتاب) صراحة ونفسه وقلمه ضمناً بالشجاعة الأدبية، في إعلان كلمة الحق مهما يكن في ذلك الإعلان من المخالفة للرأي السائد أو من المخاطر، حيث لم يجد حوله من القنوات الإعلامية ما يجرؤ على نشر ورقته الجريئة إلّا (عالم الكتاب)..! أما الثانية فهي وعده باللقاء في كتابة أخرى على صفحات المجلة، مع أمله دون أي تأكيد ألّا تكون من فصيلة هذه الورقة الاتهامية (الشتوية)، وكأنه يقول: تحمّلوني هذه المرة وقد لا أعود إلى ذلك مستقبلاً..! بل إنه في زحام التدفّق والتدافع والدعابات الساخرة الأخرى في صلب الورقة، من بعض الأطراف في تلك القضية المتشابكة بأصولها السالفة

وتداعياتها الحالية، لم ينسَ أن يداعب المدّعي البيليوجرافي نفسه حينما قال في الدفعة الأولى: (فالقضية هنا قضية علمية في حاجة فعلاً إلى مدّع عام لا ببلوجرافي بل إلى مدع عام فحسب)...!

ونوضح الأمر بالنسبة لهذه المقولة غير الواثقة بوظيفتنا ولقبنا، التي نفضّل أن نحتسبها من «دعابات السياق» الأسلوبية، فنقول لصاحب الدعابة ولكلّ قرائنا الأعزاء: إن أصحاب وظيفة الادعاء والاتهام في النظام القضائي بمصر، إنما يحملون لقب «وكيل نيابة» أو «نائب» وقد حمل توفيق الحكيم هذا اللقب فترة خصبة من حياته الأدبية، هي التي وضع فيها كتابه الشهير (يوميات نائب في الأرياف)، الذي ظفر بأكبر عدد من الترجمات إلى اللغات الأخرى..! كما أن كبير أصحاب هذا اللقب بدرجاته في القطر كله، هو وحده الذي يأخذ لقب «النائب العام» وليس «المدعي العام» أما الانتقال بلفظ اللقب من (النيابة) والمقصود بها [عن أصحاب الحقوق]، إلى (الادعاء) والمقصود به كذلك [باسم أصحاب الحقوق]، فهو من الإضافات الحديثة في السنوات الأخيرة لعهد أنور السادات، وكان ذلك لوظيفة واحدة صاحبها يأخذ لقب «المدعي الاشتراكي»..! ولكن هذه الوظيفة في سياق ظروف وملابسات خاصة، كسبت شهرة واسعة تكاد تغطي على وظيفة «النائب العام» وهي الأصل..! ولا ننكر أن هذه الشهرة هي التي أغرتنا بصك لقب «المدعي البيليوجرافي»، للوظائف والمسؤوليات التي نقوم بها نحن..! ونرى أن زيادة الاهتمام بصيانة الحقوق العلمية والأدبية، إنما تتحقق بجعلها وحدها مسؤوليات قائمة بذاتها، وليس بتركها تضيع في زحام

الحقوق الضائعة الأخرى وما أكثرها..!

هذا وتشمل ورقة الدكتور إبراهيم شتا، بعد أن تعرفنا بقراءتها المبدئية على: أسلوبها المتدافع المتدفق كالسيل العرم، ودعاباتها الكثيرة الساخرة أحياناً المدعّمة بعلامات التعجّب والاستفهام الاستنكاري، ومفرداتها المثيرة التي أصبحت للأسف الشديد هي المألوفة في مثل هذه المواقف تشتمل على ثروة كبيرة مشحونة بالأفكار والمضامين والتوجّهات، التي يتسع المجال لها ولكثير غيرها مما يمكن أن يقال و يكتب عن هذه القضية المتشابكة. ونستطيع نحن أن نميز بسهولة كبيرة بين الحقائق في تلك الثروة كشريحة مهمة من محتوياتها، وبين وجهات النظر التي هي مجال للاتفاق أو الاختلاف مع صاحبها كشريحة لها أهميتها أيضاً. وهناك شريحة ثالثة قد لا تكون بذلك الوضوح في جانبي الحقائق ووجهات النظر، ولكنها أمور «استنتاجية» غلبت على ظن صاحب الورقة؛ ببعض القرائن التي رصدها بمنطقه ومنهجه في البحث..! وكما هي عادتنا لا نرضى لأنفسنا أن نستأثر بالأمر كلّه في القضايا المطروحة بهذا الباب، فنصادر بذلك على غيرنا من الأطراف صاحبة الحق فيها معنا أو حتى قبلنا، وهم هنا في هذه القضية كثيرون ليس بفئاتهم فقط بل بأفرادهم كذلك، ولا نسبق القراء بالتعليق المستوعب على المحتويات جميعها وهم أصحاب الحق الأول في كل الجوانب بالقضية. بيد أننا نبادر في هذه الجلسة الأولى لقضيتنا الحالية بامرين يفرض كل منهما نفسه، استجابة لطبيعة الخيوط المتشابكة فيها وأداء لأهم الواجبات الإجرائية والوظيفية المنوطة بنا..!

أول ذلكما الأمرين هو الاختيار لبعض المحتويات في ورقة الاتهام مع التعليق من جانبنا، باعتبارها نماذج توضح الشرائح النوعية الثلاث التي تشتمل عليها تلك الورقة، وهي: **الحقائق، ووجهات النظر، والاستنتاجات.** ولسنا نزعم أن هناك حواجز فاصلة صماء بين هذه الشرائح الثلاث، كما أن صاحب الورقة نفسه لم يضعها بهذا التقسيم، وإنما على العكس من ذلك داخل بينها حتى التحمت تماماً، بل إننا بالتعمُّق فيها نجد أن لأكثر المحتويات ثلاثة جوانب تتمثل فيها الشرائح الثلاث. ولعلّ أكثر «الحقائق» وأعمقها بورقة د. إبراهيم شتا، هي أن كتاب (كشف الأسرار) لآية الله الخميني قد أصابه تشويه يكاد يكون قاتلاً بتلك الترجمة الأردنية، وأن المسؤول الأول عن هذا التشويه الفظيع، هو (المترجم) أيا تكن هويته وخبرته وأيّا كانت أهدافه ومطامعه الذاتيّة وغير الذاتيّة، و يدخل معه في هذه المسؤولية بالتبعية كلٌّ من (المعلّق) و «المقدّم»، أيا تكن الهوية والخبرة عند كلٍّ منهما وأيا كانت أهدافهما ومطامعهما الذاتية وغيرها..!

وتقوم تلك الحقيقة العامة على مجموعة كبيرة من الحقائق الجزئية التي نسجّل بعضها فيما يلي كأمثلة دون أية محاولة للحصر الكامل:

ـ ترجمة كلمة «الرواية» وهي في سياق علوم الحديث والفقه وأصول الفقه بالحكاية.

ـ حذف عبارة (ولسنا مسؤولين عن الشيعة الآخرين) التي تفصل بين آراء طوائف الشيعة الغالية، وطائفة الشيعة الاثنى عشرية التي ينتمي إليها الخميني.

ـ حذف ستة سطور يمجّد فيها الخميني القرآن الكريم.

ـ ترجمة (أرباب الأهواء وطلّاب الرياسة) إلى (الانتهازيين المترصين... الفراصنة الوقحين).

ـ نسبة الدعاء الفاسق على أبي بكر وعمر بتسميتهما (صنمي قريش) في هامش الترجمة إلى الخميني وليس ذلك صحيحاً.

ـ حذف المراجع التي استشهد بها الخميني من كتب أهل السنة تأييدا لرأيه.

ـ التشويه بل القلب الواضح لرأي الخميني في مسائل: النّذر، والقتال مع النبي، ومصحف فاطمة.

ـ حذف كل ما قاله الخميني في نقد: الملوك، والحكومات، والأمريكان والعملاء.

وننتقل إلى نموذجين في الشريحة الثانية وهي وجهات النظر، التي جاءت قصداً أو عرضاً في ورقة د. إبراهيم شتا تجاه مسائل معينة وهو يحاول الدفاع عن بعض المحتويات الموجودة بكتاب الخميني. موقع النموذج الأول بعد حوالي أربعين في المئة من بداية الورقة في قوله (المقال الخاص بالعقائد والذي يسميه المؤلّف [أي: الخميني] (التوحيد) وهو كما «قلت» يتناول بعض القضايا الإسلامية الهامشية التي لا يكفّر الخلاف فيها أحداً). هنا يرى د. إبراهيم شتا أن محتويات هذا المقال هامشية، ووجهة النظر هذه تتعارض حتى مع المؤلّف الذي وضع تلك القضايا تحت اسم (التوحيد) وهو أساس العقيدة الإسلامية، بل إن د. شتا نفسه يصفها بقوله (المقال الخاص بالعقائد). ولعلّه يشير بقوله (كما قلت...) إلى ما جاء بورقته قبلاً بعد حوالي خمس وعشرين في المئة من بدايتها حين ذكر (... الجزء الذي يتناول قضايا إسلامية هامشية

من قبيل: زيارة القبور، والنذور، والاستخارة، والشفاعة...). فهذه هي وجهة نظره هو نحو هذه المسائل وأمثالها، التي قد يرى غيره فيها وجهات نظر أخرى، ولا سيما إذا كانت ممارستها تتم وفي القلب عقيدة معينة نحوها...!

وموقع النموذج الثاني في شريحة «وجهات النظر» موجود بعد حوالي ثمانين في المئة من بداية الورقة، حيث مسألة الرغبة من جانب الرسول وهو يحتضر، أن يكتب للمسلمين شيئاً لن يضلّوا به من بعده، وحيث سجل د. إبراهيم شتا لنا مشكوراً ترجمته هو للنص الفارسي في هذه المسألة والترجمة الأردنية للنص نفسه كاملين. من الواضح أن هناك تجاوزاً في بعض النص الأردني عما جاء فيما يقابله بالنص الفارسي، حيث وُصِف عمر رضى الله عنه في الأصل بأنه (ابن الخطّاب الهازل) وفي الترجمة الأردنية بأنه (ابن الخطاب المفتري)، مع تساويهما تقريباً في نسبة ذلك الهزل أو الافتراء إلى (مبدأ أو أعمال الكفر والزندقة لأنه يخالف القرآن الكريم). ووجهة النظر التي تعنينا في هذه المسألة من جانب الدكتور شتا، هي تعليقه الأخير عليها حيث يرى أن الخميني في ذلك النص، إنما كان يشعر بالغيرة على الرسول في وقت الاحتضار العصيب، فوصف عمر رضى الله عنه بما وصفه به وكأنه يقول «إن في ابن الخطاب غلظة»..! ومن هنا فعلينا أن نقبل ذلك من الخميني، كما قبلنا وصف عمر للرسول نفسه بأنه «هجر» أي: هذى..! إن هذا الدفاع من جانب د. إبراهيم شتا وجهة نظر، قد يخالفه فيها كثيرون تفزعهم كلمة «الكفر والزندقة» وهما معاً موجودتان في الأصل وفي الترجمة الأردنية على حد سواء..!

ثم نصل إلى نموذجين في الشريحة الثالثة وهي الاستنتاجات، التي تكرر بعضها عبر صفحات الورقة جميعا بصيغة الجزم، وهو يحاول إبراز المتغيرات المحيطة بالترجمة الأردنية من أمور، قد لا تخطر بذهن القارئ العادي بله أن يتيقّنها أو يجزم بها...! النموذج الأول هنا تردّد كثيراً في فقرات الورقة وسطورها من البداية حتى النهاية، حيث يتهم د. إبراهيم شتا ــ وله الحق ــ كلاً من المترجم والمعلّق والمقدّم بالجهل أو بسوء القصد أو بهما معاً..! ويستند هو في هذا الاستنتاج إلى عدد كبير جداً من الحقائق، قدّمنا بعض نماذجها في الشريحة الأولى أعلاه، كما تفيض الورقة نفسها بأمثلة عدّة تؤكّد لنا نحن مضمون هذا الاستنتاج. أما النموذج الثاني في شريحتنا الثالثة الاستنتاجية المرتبطة بالترجمة المشوّهة لكتاب الخميني، فهو اتهام جهات ــ لم يحدّدها تماماً صاحب الورقة ــ في العراق والأردن بصفة خاصة، مع الدار الناشرة التي يفترض هذا الاتهام أنها مجرّد أداة ظاهرية تقف خلفها جهات أقوى وأخطر...!

ويمكن لنا نحن أن نجد مصداقيّة هذا الاستنتاج والاطمئنان إليه. حينما نسترجع الأسماء والأعمال في مجال النشر وغيره خلال عقد الثمانينيات، عقد الحرب الظالمة المظلومة بين الأمّتين المسلمتين على ضفاف الخليج والشط العربيين الفارسيين، ليس في العراق والأردن وحدهما وإنما في أكثر الأوطان العربية من المحيط إلى الخليج..! فقد استبيح في هذه الحرب ما هو مشروع في الحروب العادلة وما هو غير مشروع، فما بالنا حينما تكون الحرب مشبوهة ملوثة، ليس فقط على يد من بدأها وإنما على يد من أنهاها

كذلك..! بيد أننا في مجال الإعلام والنشر بعامة ونشر الكتب الوثائقية بخاصة، يمكن بل ينبغي حتى في فترة الحرب أن نميز بين فئتين من المطبوعات، التي تكون لمحتوياتها أهمية تاريخية وخطورة حالية في مستوى (كشف الأسرار) للخميني..!

فهناك فئة الدعاية المكشوفة التي تصدر عن جهات خاصة بذلك ولا مجال في هذه الفئة للخديعة بها مهما يكن مقدار الكذب والتزييف في محتوياتها، حيث يعرف القرّاء هوية الجهات والأفراد والمسؤولين عنها. وهناك الفئة الثانية الصادرة عن دور للنشر يفترض القراء في مطبوعاتها ــ ولهم الحق ــ أنها اختيرت وكُتبت وروجعت بأيدٍ مسؤولة تعرف أمانة الكلمة وتلتزم بها. وهكذا يتضح للقراء أن جانب الخديعة في الترجمة الأردنية، هو التغلغل من جانب أجهزة الدعاية وأصحابها وتلويث ما يصدر من مطبوعات حتى في غير قناتهم..!

وهكذا أيضاً ننتقل إلى «الأمر الثاني» في تعليقاتنا المجزوءة على ورقة د. إبراهيم شتا، وهو (المغزى البيليوجرافي) العام في هذه القضية الخطيرة، باعتبار أن جوانب هذا المغزى هي مجال الاهتمام الأول لمجلة (عالم الكتاب) ولعل أجل شيء نستهل به تلك الجوانب ثلاثة سطور جاءت ربّما عرضاً في الورقة الاساس للقضية، حيث وضعها د. إبراهيم شتا في منتصفها تقريباً، ونُبرزها نحن هنا حتى لا تضيع في زحمة ما كتبه، وهي قوله (إن المناقشة هنا تتناول الترجمة فحسب، ومدى قربها من النص الفارسي أو بعدها عنه، وهي مناقشة علمية تتناول الضمير العلمي في بلادنا، وكان آخر ما

تبقى بعد ضياع الضمائر الأخرى). ونمضي بعد هذا الاستهلال في تحديد بعض تلك المغازي البيليوجرافية كما يلي:

١ ــ الكلمة المطبوعة في الكتب التراثية والوثائقية بخاصة أمانة يشترك في حملها وأدائها طرفان، أوّلهما: صاحب هذه الكلمة محقّقاً أو مترجماً أو معلّقاً أو مقدّماً أو غيرهم، وثانيهما: القائم على الجهة التي تُصدر وتنشر تلك الكتب المطبوعة وليس دور الطرف الأول بأكثر أهميةً من دور الطرف الثاني، بل لعلّ العكس هو الصحيح من وجهة نظرنا نحن على الأقل، برغم أن الأمر قد يبدو لكثيرين أن الناشر إنما هو صاحب دور ثانوي. ذلك أن عامّة القراء ــ وهم بعض الحق ــ قد تشغلهم درجة الاهتمام بالموضوع في نفوسهم عن هوية الطرف الأول بله التحقّق من أمانته فيما يقوم به، لانهم يسلّمون دون أن يراجعوا أنفسهم بشأن هذا التسليم في اكثر الأحيان، أن المادة المقروءة أمام أعينهم أمينة.. وهم ــ دون أن يشعروا ــ يعتمدون في تسليمهم على وجود ناشر، وليس من الضروري أن يكونوا قد تحقّقوا من أمانته، بل يكفيهم ــ في أكثر الأحيان ــ ألّا يكون من أصحاب التسميات التي يشكّون فيها، وأكثرهم خالي الذهن والقلب والنفس من كل الشكوك...

ومن هنا نستطيع أن ندرك أهمية الدعوة التي تبنتها (عالم الكتاب) منذ بضع سنوات، بشأن مهنة النشر في أقطار الوطن العربي وتتضمن هذه الدعوة مجموعة معالم أساس لممارسة المهنة، يأتي في مقدمتها حد أدنى من المعرفة والخبرة البيليوجرافية، مع التحقق الكامل من أمانة المادة التي يقبلونها و يُقدمون على نشرها.

٢ ــ تؤكّد المتغيرات المحيطة بالترجمة الأردنية لكتاب (كشف الأسرار) لآية الله الخميني، أن ضياع الأمانة في الكلمة المطبوعة ولا سيّما في المؤلفات التراثية والوثائقية يمكن أن يذهب بأبعاد الشقاق الذي أمكن تجاوزه فيما مضى إلى مستويات أكبر لاأساس لها ولكنها تحتم قضاء أحد الجانبين على الآخر قضاءً نهائياً.. ليس الخلاف بين أهل السنة والشيعة جديداً على الأمة الاسلامية. وقد عايشته هذه الامة قروناً طويلة بين المد والجزر. مع قدر معقول من الأمانة في نقل آراء الآخرين ووجهات نظرهم، ومع تمسك كلٍّ من الطرفين أو الأطراف برأيه ووجهة نظره. بل لعلهم كانوا يفضلون اللجوء إلى السيف دون تزييف الرأي الآخر، وذهبت تلك القرون السالفة بخيرها وشرها، وتنبه كثير من أئمة المسلمين على الجانبين في القرن العشرين، أن جوانب الخلاف بين أهل السنّة وبين المعتدلين من الشيعة ــ ومنهم طبعاً الاثنى عشرية ــ لا تكاد تُذكر إذا قيست بجوانب الاتفاق في كل من الأصول والفروع. وهكذا أُنشئت بمصر بعد الحرب العالمية الثانية (جمعية التقريب بين المذاهب الاسلامية) برعاية الشيخ محمود شلتوت، وكان من أعضائها احد علماء الشيعة من بلدة «قم» المقيمين بمصر. وقد سعدت أنا بمحاضرات هذا الشيخ «القمي» الذي لا أتذكر اسمه الأول الآن، خلال عام دراسي كامل (١٩٥٢ــ١٩٥٣) بمعهد اللغات الشرقية في كلية الآداب (جامعة فؤاد الأول آنذاك) وتولّت تلك الجمعية الرائدة نشر عدة كتب وثائقية شيعيّة وسنّية في مصر، خلال العقود الثلاث الأولى من حياتها في مصر. بل إنّ الشيخ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة في جامعة القاهرة لحوالي

ثلاثين عاماً، وقد وضع أربعة كتب ضخمة عن أئمة الفقه الاسلامي الأربعة، أصرّ على وضع الكتاب الخامس خاصاً بالإمام جعفر الصادق، باعتباره المؤسس لأحد المذاهب الفقهية الأصول..!

وتذهب تلك العقود الذهبيّة أواسط القرن العشرين، بمطبوعاتها الموثّقة المصرية في الفقه الإسلامي ومذاهبه، و يأتي عقد الثمانينيات المشؤوم لنشهد في العراق وفي الأردن، وربما في غيرهما أيضاً، تشويه الكتب الوثائقية للطرف الآخر بله المطبوعات الدعائية الخالصة.

وإذا كنا لا نعرف بالضبط مقدار التشويهات، التي ينبغي أن نتوقعها من الطرف الآخر بله مطبوعاته الدعائية الخالصة، فالمهم بالنسبة لنا هنا كمغزى ببليوجرافي، أن نتخيّل مقدار الخسارة الكبرى والتبديد المتجدد لأذهان الملايين من أبناء الأمة الاسلامية ولعواطفهم على الجانبين وهم يقرؤون تلك المطبوعات الوثائقية المشوّهة هنا وهناك. كما ينبغي أن ندرك أيضاً مقدار الخير والبركة لأجيال هذه الأمة، لو التزم رجال القلم فيها بأمانة الكلمة المطبوعة في الكتب الوثائقية على أقل تقدير..!

٣ ــ من المؤكد أن تشويه الكلمة المطبوعة ولا سيّما في الكتب الوثائقية ــ كما حدث في الترجمة الأردنية لكتاب (كشف الأسرار) ــ هو في المقام الأول جنـاية على القرّاء الذين أخذهم المشوّهون في اعتبارهم وهم يمارسون التشويه، حيث إنهم قد استخفّوا بحقوق الأمانة مع هؤلاء القراء و بعقولهم كذلك وهو في المقام الثاني جناية على المجتمع الذي ينتمي إليه هؤلاء القرّاء، حيث تنتهي هذه الجناية إلى توسيع شقّة الخلاف في نظر هذا

المجتمع، مع وجهة النظر في المجتمع على الجانب الآخر، وهو الخلاف الذي كان من الممكن تجاوزه لو لم يحدث ذلك التشويه، كما أسلفنا ذلك في سياق المغزى الببليوجرافي السابق، أما في المقام الثالث هنا فانه جناية وجريمة في حق صاحب الكتاب الوثائقي نفسه، الذي ستنسب إلى اسمه تلك المحتويات المشوّهة.

ومن هنا، فقد جرى العرف الفكري والأدبي في تراثنا الإسلامي والعربي، على استنكار هذه الخيانة الفكرية والأدبية، مع أنها ما كانت أبداً في تراثنا بهذا النوع ولا القدر من التشويه الذي نشهده في أيامنا الحالية. كما حرص رجال ذلك التراث المجيد على كشف أمثال تلك (الخيانات) مساندة وحفظاً لحقوق أصحاب المؤلّفات التي يُجنى عليها بالتشويه! وقد تأصلت تلك الأعراف والتقاليد في الفكر العربي الاسلامي، منذ اهتم رجال الحديث بتوثيق الرواة وكشف المدلّسين والمزيّفين.

أما في القرن العشرين، فقد تطوّرت الاتفاقات الدولية بشأن حقوق النشر والتأليف، فأضافت إلى صيانة الحقوق المادية/ المالية للمؤلّف في أعماله؛ المحافظة أيضاً على حقوقه الأدبية/ الأخلاقية. ذلك أن التعديل الخامس لاتفاقية (برن) ــ وعمرها الآن أكثر من مئة عام، وهو التعديل المشهور بين الخبراء في قضايا حقوق النشر والتأليف، باسم (نص بروكسل لعام ١٩٤٨) ــ ينصّ لأول مرة في المادة رقم (٦) على مايلي: (تلتزم الدولة العضو الموقّعة على هذه الاتفاقية، بضمان الحق الأدبي/الأخلاقي للمؤلّفين من جميع الدول الأعضاء في مؤلفاتهم، بصرف النظر عمّن يملك الحق المادي/

المالي لهذه المؤلفات، و يشمل الحق الأدبي/ الأخلاقي : نسبة العمل إلى مؤلّفه، وصيانته من كلّ تزييف أو تشويه أو أي تغيير غير مقبول من مؤلفه أو من يقوم مقامه.

وأنا هنا من منبر «المدّعي البيليوجرافي» أدعو السيد أحمد الخميني نجل الإمام آية الله الخميني ــ بعد أن يتأكّد من توقيع كلّ من إيران والأردن على اتفاقية (برن) ــ أن يتقدّم في الأردن بما يلي :

• دعوى إلى المحكمة أو الدائرة الخاصّة بحقوق النشر والتأليف في مدينة عمّان، لإدانة المترجم لكتاب (كشف الاسرار) كمتّهم أصلي ومعه كلٌّ من المعلّق والمقدّم والمسؤول في دار عمّار للطباعة والنشر كمتّهمين تابعين.

• دعوى إلى المحكمة أو الدائرة نفسها باعتبار كلّ النسخ المطبوعة من تلك الترجمة عملاً مشوّهاً لا يمثّل وجهة النظر الدقيقة للمؤلّف، ولا يصلح لأيّ اقتباس يمكن أن يستند إليه الباحثون.

ولست أريد بذلك ــ على أية حال ــ أن أنقل القضية من بابنا «تساؤلات ومحاكمات» وقد سُجّلت بملفاته، إلى إحدى المحاكم أو الدوائر في النظام القضائي للمملكة الأردنية الهاشمية، فذلك الاقتراح من جانبنا على السيد أحمد الخميني ، مع أنه من المسلمات التي يساندها (الاتحاد الدولي لاتفاقية برن)، إنما أردنا أن نستحضر مع قرّائنا الأعزاء كم يكون رائعاً حقاً، لو صدقنا قول الله فينا «كُنتُم خَيرَ أُمّةٍ أُخرِجَت لِلنّاسِ»، حين يلتزم أبناء هذه الامة على الجانبين بالمعروف فيما بينهم حتى وهم يختلفون.